

شككته ربي وقتل واختلاد بين علي بن ابي طالب وبيورثون ان
ما تركوه يكون صدقة تصرف في مصالح المسلمين ولهم يخالف في ذلك
الا لشيعةه واجمع علي الوارثين من الرجال عشرة الابن وابنه
وان سفل والاب وابوه وان علا ولاخ وابنه الامن الام ولع
وابنه الام لا من الزوج والمعتق ومن النساء سبع البنت وبنة
الابن وان سفل وامر والمجدة ولاخت والزوجه والمعتقه
وعلي ان الفريضة المقدرة المحدودة في كتاب الله عز وجل سنته
النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس الي غير ذلك
من سايل الفريضة المجمع عليها **فصل** واما ما خالف
فيه فتمنه ثورثت ذوي الارحام الذين لا يسمي لهم في القران للزوجه
وهي عشرة اصناف ابولاهم وكل جدي وجدة شتافطين واولاده البنات
وبنات الاخوة واولاد الاخوات وبنوات اخوة الام ولعم والام
وبنات الاعمام والعمامة والحلابة والمذكولون بهم فذهب مالهم وشافعي
الي عدم ثورثتهم قالوا ويكون المال لبيت المال وهو قول ابو بكر
وعمر وعثمان وزيد ولز هري ولاوزاعي وداود وذهبي ابو حنيفة
واحمد الا ثورثتهم وهي ذلك عن علي وابنه مسعود وابنه عباسي
وذلك عن فقهاء اصحاب الفريضة ولعمامة بالاجماع وعند
سعيد بن المسيب ان الخال يورث مع البنت فعلي ما قال
مالك

مالك وشافعي اذ امة عن امة كانت لها الثلث والباقي لبيت
المال او عن بنته فلها النصف والباقي لبيت المال وعلي ما قال
ابو حنيفة واحمد المال كله لامر الثلث بالفرض والباقي بالرد
وكذلك لبنت النصف بالفرض والباقي بالرد ونقل القاضي عبد
الوهاب المال عن لشيخ ابي الحسن ان الصحيح عن
عثمان وعلي وابنه عباسي وابنه مسعود انهم كانوا يورثون
ذولارحام ولا يردون علي احده وهذا الذي يجاز عنهم في الرد
وتورثت ذولارحام حكاية فعلي لا قول لابنه حزيمة
وغیره من الحفاظ يدعون الا على هذا ولمس لبيت من
الكافر ولا عكسه بالاتفاق وحار عن معاد وابنه لسيد
وتحفي انه يورث المسلم الكافر ولا عكس كما كالتما يتزوج
الكافر ولا يتزوج الكافر المسلمه **باب الرد**
وختلف في مال الممته لرد اذ قتل او مات علي لردة علي
ثلاثة اقول الاول ان جميع ماله الذي كسبه في اسلامه
يكون فيما لبيت المال هذا قول مالك وشافعي واحمد والثاني
يكون لورثته من المسلمين سو كسبه في اسلامه او في
ردته وهذا قول ابو يوسف ومحمد بن الحسن والثالث ان
ما كسبه في حال اسلامه لورثته من المسلمين في حال ردته